العنوان: بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا ، 1831 - 1840

المصدر: دراسات تاريخية - سوريا

المؤلف الرئيسي: أبو فخر، مندي

المجلد/العدد: مج 7, ع 23,24

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 1986

الشهر: أيلول / كانون الأول

الصفحات: 199 - 216

رقم MD: 125240

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: HumanIndex

مواضيع: ولاية حلب ، بلاد الشام، الدولة العثمانية ، سوريا ، محمد علي باشا ، حاكم مصر ، ولاية الشام، ولاية طرابلس ، ولاية صيدا، نظم الحكم ، الهيكل الإداري ، السلطة القضائية ، المجالس المحلية ، التنظيم الإداري

رابط: http://search.mandumah.com/Record/125240

بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام
خلال حكم محمد علي باشا، ١٨٣١ - ١٨٤٠

فندي أبو فخر

مرشح للماجستير

كانت التقسيمات الادارية في بلاد الشام ابان الحكم العثماني لها ، وقبيل خضوعها لحكم محمد علي باشا ، خلال عامي ١٨٣١ ــ ١٨٣٢ م تشتمل على اربع ولايات هي :

ا ــ ولاية الشام(١) : ومركزها مدينة دمشق وكانت تمتد من معرة النعمان حتى العريش . بيد أن ثورة واليها العثماني جان بردي الغزالي في تشرين الاول من عام ١٥٢٠ م ، جعلت السلطان العثماني يعيد النظر في حدودها هذه ، بعد أن قضى على هذا الثائر في مطلع عام ١٥٢١م ،(٢) بشكل يمكنه من السيطرة عليها ومنع قيام ثورات اخرى ، فاقتصرت حدودها على المنطقة الممتدة ما بين دمشق والعريش ، وضمت منذ ذلك الحين ، بالاضافة الى لواء دمشق ، الالوية التالية : القدس ، غزة ، نابلس ، صفد ، عجلون ، اللجون ، صيدا ، بيروت ، الكرك والشوبك ، تدمر .

ب ــ ولاية حلب(٣) : ومركزها مدينة حلب . وكانت تضم بالاضافة الى لواء حلب الالوية التالية : اضنة ، كلس ، بير جك ، بالس ، منبج ، معرة النعمان وتركمان ، واعزاز .

ج ــ ولاية طرابلس(٤) : ومركزها مدينة طرابلس ، وتتألف من الوية طرابلس، حمص ، حماه ، السلمية ، الحصن ، جبلة ، اللاذقية .

د ـ **ولاية صيدا(٥)** : ظهرت هذه الولايـة في عام ١٦٦٠م(٦) ، بعد أن سلخت صفد وصيدا مع بيروت وصور وعكا عن ولاية الشام ، لتتشكل منها ولاية صيدا ، وذلك بقصد اخضاع سكان لبنان ، وقطع الطريق عليهم لمنعهم من القيام بأيـة ثورة او اية محاولة استقلالية عن السلطنة ، وجعل مقرها مدينة صيدا نفسها .

وكان جبل لبنان يتمتع بوضـع اداري خاص في ظل الامراء المعنيـين ، بعد أن اعترف بهم السلطان سليم الاول ، طالما وقفوا الى جانب العثمانيين ، والتزموا بتقديم الطاعة والضرائب لسلطنتهم ، ثم خلفهـم في الحكم الامـراء الشهابيون منذ عـام ١٦٩٧م في(٧) ، بعد وفاة الامير أحمد المعني الذي توفي عقيما ، فاختار أعيان الجبل ابن أخته الامير بشير بن حسن الشهابي أمير راشيا خلفا له . وتوالى من بعده على الحكم الامراء الشهابيون حتى عام ١٨٤٠ م .

وبعد ان سقطت مدينة عكا في ٢٧ أيار ١٨٣٢ م استطاعت قوات محمد علي باشا في النصف الثاني من العام نفسه ان تجتاح بلاد الشام ، وتصل في مطلع ١٨٣٣ م الى كوتاهيـة . ومنذ ذلك الحين أصبح ابراهيم باشا ، ابن محمد علي باشـا ، قائـدا وحاكما(٨) عاما لبلاد الشام ، كما اصبحت القاهرة المرجع الاعلى لسلطاتها الاداريـة والقضائية والسياسية والعسكرية ، مما يشير الى خضوع هذه البلاد لحكم مركزي في مصر ، بعد أن كانت خاضعة للسلطان العثماني في الاستانة ، ثم بدأ ابراهيم باشـا بتطبيق انظمته الادارية الجديدة بعد أن ألغى التقسيمات الادارية التي كانت سائـدة ابان الحكم العثماني ، وجعل مقر اقامته في مدينة انطاكية(٩) على مقربة من الحـدود السورية ـ التركية ، وذلك لاسباب عسكرية بحتة ، كي يتمكن من مراقبة تحركات الجيش العثماني ، لمنعه من القيام بأي اجتياح عسكري لبلاد الشام من شأنه ان يهدد سلامة حكمه فيها .

وكان ابراهيم باشا قد وجه متسلمين للمدن الساحلية(١٠) كصيدا ، وصـور ، وطرابلس ، وبيروت ، بعد ان سيطرت قواته عليها في كانون الاول من عام ١٨٣١م كما عين منيب أفندي(١١) متسلما لمدينة عكا بعد أن سقطت بيده في ٢٧ أيار عام ١٨٣٢ ، وطلب من ابيه تعيين حاكم عام لبلاد الشام ، ليتمكن من حمايتها من الاخطار المحدقة بها ، طالما أنه كان يرى أن بقاءه قرب الحدود الشمالية ضرورة ملحة من جهة وليتمكن أيضا من الاشراف على شؤون الحكم ، ومراقبة أعمـال كبار الموظفين والحكام وفـق التقسيمات الادارية الجديدة من جهة اخرى .

وكان محمد علي بدوره قد استجاب لرغبة ابنه هذه ، فعين محمد شريـف(١٢) باشا احد أنسبائه حاكما عاما على بلاد الشام في خريف عام ١٨٣٢ م ، وجعله مرتبطا مباشرة بابنه ابراهيم ، كما جعل مقر اقامته مدينة دمشق ، مما يشير الى ان محمد علي جعل هذه المدينة مركزا لادارته في بلاد الشام .

بيد ان محمد شريف باشا هذا لم يكن يتمتع بصلاحيات الحاكم العام في البلاد كما يظهر ، حيث كانت شخصية ابراهيم باشا تعتبر المرجع الاعلى في الشؤون الادارية والسياسية العامة ، وهي المخولة بتعيين كبار الموظفين من متسلمين وغيرهم . ففي تشرين الاول من عام ١٨٣٢(١٣) ، وبعد تنصيب محمد شريف باشا في منصبه هذا، فوض ابراهيم باشا الامير بشير الشهابي ، الذي اعلن ولاءه للحكم الجديد ، بتسمية متسلمين للمدن الساحلية كصيدا وصور وبيروت .

وفي اعقاب صلح كوتاهية في أواسط شهر ايار من عام ١٨٣٣ بين السلطان العثماني ومحمد علي ، قام ابراهيم باشا برفع سلطة الامير بشير عن المدن الساحلية المذكورة ووجه عليها متسلمين جدد حدد اسماءهم بنفسه ، دون ان يكون لحاكم الشام دورا ملحوظا في ذلك . غير ان ذلك لا ينفي ان محمد شريف باشا كان يقوم بتسمية متسلمين لبعض المدن الفلسطينية كالقدس(١٤) ويافا وغيرها على سبيل المثال ، لكن هذا الامر لا يثبت انه كان يتمتع بصلاحيات الحاكم العام لبلاد الشام .

وكان ابراهيم باشا قد قسم بلاد الشام الى ثلاث مديريات بدلا من الولايات، هي دمشق الشام ، وطرابلس ، وصيدا ، وعلى رأس كل منها مدير مهمته ادارة شؤون الحكم العامة فيها ، وجعل هذه المدن مركزا لهذه المديريات ، ونصب الشيخ حسين(١٥) عبد الهادي في أعقاب القضاء على انتفاضة فلسطين في النصف الثاني من عام ١٨٣٤م مديرا على مديرية صيدا ، وذلك بسبب اخلاصه للحكم الجديد ، بعد ان كان متسلما على مدينة عكا منذ كانون الثاني من عام ١٨٣٤ بعد متسلمها السابق منيب أفندي . وظل الشيخ حسين عبد الهادي يشغل هذا المنصب الى ان وافته المنية في النصف الثاني من عام ١٨٣٧ م ، فخاطب ابراهيم باشا الشيخ سليمان عبد الهادي أحد ابناء الشيخ حسين قائلا :(١٦) « قدوة الاماجد الشيخ سليمان صار معلومنا اعراضكم بخصوص وفاة الوالد والحال من المعلوم ان ذلك بأمر الله تعالى مقدرا محتوم وكل منا داخل بعموم هذه القضا المرسوم فلا يقتضي تفكيركم من هذا البحث ». ثم عين الجنرال سيف (١٧٨٨ ـ ١٨٦٠) على مديرية صيدا(١٧) لثقة الحكم الكبيرة به، ولخبرته العميقة بشؤون الاجانب الذين كانوا يقيمون في المدن الساحلية التابعة لهذه المديرية .

ثم اضطر ابراهيم باشا نتيجة للصعوبات الداخلية التي كانت تواجه حكمه الى فصل حلب عن مديرية الشام (دمشق) ، وجعلها مديرية رابعة ، وعين اسماعيل عاصم(١٨) بك مديرا عليها في عام ١٨٣٨م .

وهكذا اضطر ابراهيم باشا ، خلال الفترة من عام ١٨٣٢ ـ الى عام ١٨٣٨م ، أن يعيد التشكيلات الادارية التي كانت سائدة زمن العثمانيين بتسميات جديدة ،

فاصبحت بلاد الشام مقسمة الى أربع مديريات بدلا من أربع ولايات ، بالاضافة الى استمرار وضع امارة(١٩) جبل لبنان كما كان عليه سابقا ، لكون الامير بشير الشهابي كان من أشد المخلصين للحكم الجديد . وقد ضمت هذه المديريات الاربع اثنين(٢٠) وعشرين قضاء ، وثماني وعشرين ناحية ، وأكثر من ألف ومائة مدينة وبلدة وقرية ومزرعة ، وكانت مديرية دمشق (الشام) اهم هذه المديريات كما كان لواء دمشق أيضا أهم الويتها ، وقد ارتبطت به اقضية بعلبك والبقاع ودوما والنبك ، ووادي العجم ، وحاصبيا وراشيا ، بالاضافة الى مدينة دمشق نفسها . وكان لواء حوران التابع لمديرية دمشق يضم اقضية عجلون ، والقنيطرة وبصر الحرير ، ودرعا ، وجبل حوران الذي هو اصغر هذه الاقضية وأقلها مساحة .

لقد استطاع ابراهيم باشا الغاء التقسيمات الادارية التي كانت سائدة ابان الحكم العثماني ، وجعل من المديريات الاربع وحدة ادارية وسياسية تابعة لمركز الحكم في عاصمة عربية في مصر بدلا من تبعيتها الى عاصمة اجنبية خارج حدود البلاد العربية ، غير انه عجز في حقيقة الامر عن ابقاء هذه الوحدة متماسكة ومستقرة لاسباب رئيسية اهمها :

١ ـ عجزه عن تحمل اعباء الحكم والادارة وقيادة الجيش ، وفرض الامن ، والتهيؤ الدائم للدفاع عن البلاد بسبب ضخامة هذه المسؤوليات الملقاة على عاتقه كقائد وحاكم عام لبلاد استولى عليها بالقوة .

٢ ـ بعد مقر اقامته في انطاكية عن المدن الهامة والرئيسية في البلاد ، الذي حال دون تمكنه من مراقبة مايجري فيها عن كثب ، وضبط الجهاز الاداري ومراقبة اعماله .

٣ ـ استمرار الانتفاضات ضد حكمه في فلسطين وجبال العلويين ، وجبل حوران ، التي هدرت قسما كبيرا من قدراته العسكرية والمالية ، واتاحت للدول الاوربية التدخل في شؤون حكمه الداخلية ، عبر دبلوماسييها وقناصلها وتجارها في بلاد الشام ، بشكل متزايد ، فاتسمت سنوات حكمه بالاضطراب والقلق والتبديل المستمر للرؤساء الاداريين في المدن الشامية المختلفة ، لاسيما الساحلية والفلسطينية منها .

الهيكل الاداري للحكم :

كان ابراهيم باشا نائب والده في حكم بلاد الشام وراس الادارة فيها ، وهو الذي كان يتلقى اوامر والده ويقوم بتنفيذها بحذافيرها ، يساعده في ذلك مرؤوسوه من كبار الموظفين والحكام او المديرين بالاضافة الى الشخصيات الاخرى مثل الطبيب الفرنسي كلوت بك (١٧٩٣ ـ ١٨٦٨ م)(٢١) ، وحنا البحري ، والامير بشير

الشهابي (١٧٦٧ ـ ١٨٥٠م) . وكان الهيكل الاداري للحكم في البلاد موزعا على الشكل التالي :

الحاكم العام لبلاد الشام : شغل هذا المنصب محمد شريف باشا ، غير ان وثائق الحكم لتلك الفترة لم تؤكد على تمتعه بصلاحيات هذا المنصب بشكل كامل كما مر معنا سابقا .

المدير(٢٢) : وكان يرأس كل مديرية من المديريات الاربع موظف كبير من الحكام، يدعى مديرا ، بدلا من الوالي ، ويأتي من حيث الاهمية بعد ابراهيم باشا . وكان يقوم بممارسة الحكم وادارة شؤونه الادارية والقضائية والاقتصادية والمالية ، ويسهر على حفظ الامن ورعاية مصالح الدولة في مديريته .

المتسلم(٢٣) : يلي المدير من حيث الاهمية الادارية موظف يدعى المتسلم ، فقد سمي لكل مدينة متسلم بمثابة الرئيس الاداري فيها « ونصب لكل بلدة متسلما من اهل الاسلام ومرجع الكل هو مركز الحكم في الشام » . وكان المتسلم يتلقى أوامر المدير وكبار الحكام ويقوم بتنفيذها ، ويسهر على رعاية مصالح الدولة المختلفة في مدينته .

وكيل المتسلم(٢٤) : ويأتي بعد المتسلم من حيث الاهمية موظف اداري يدعى وكيل المتسلم ، كان يقوم مقامه في حال غيابه ، ويشاركه أعباء الحكم اليومية ،وكان يقوم ، على سبيل المثال لا الحصر ، بمخاطبة الجهات الادارية الادنى والاعلى لتسيير شؤون الحكم المختلفة مثل المجالس المحلية ، والقاضي الشرعي والمحتسب وغيرهم ، كما كان يتلقى رسائل وكتب صادرة عن هذه الجهات ، خاصة في غياب المتسلم ، او في حال عدم قدرته على مزاولة عمله .

المباشر(٢٥) : وهو بمثابة امين سر المتسلم ومدير ماليته ، ويقوم بالاشراف على تنظيم حسابات المالية وأموال الميري ، وتنظيم الضرائب ، ويتبع هذا الموظف من الناحية المالية لمدير المالية في بلاد الشام حنا البحري ، الذي كان بمستوى كبار الحكام، لما كان يتمتع به من صلاحيات كبيرة ومختلفة .

المجالس المحلية(٢٦) : شكل ابراهيم باشا في بلاد الشام ، على غرار ما جرى في مصر ، وفي كل مدينة يبلغ عدد سكانها من عشرين الف نسمة وما فوق ، مجلسا محليا يضم ممثلين عن الطوائف الدينية ، وكبار التجار والاعيان فيها .

محافظ بيروت(٢٧) : تميزت مدينة بيروت عن بقية المدن الشامية الاخرى

بانفرادها بهذه الوظيفة الادارية التي اضيفت الى الجهاز الاداري فيها ، نظرا لاهميتها كميناء تجاري هام يطل على العالم الخارجي ، ولتواجد التجار الاجانب بشكل كثيف ودائم فيها . وهذا ما جعلها ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية بارزة ، دفعت الادارة الجديدة الى خلق هذه الوظيفة الادارية المميزة بغرض السيطرة على مقاليد الحكم فيها واستيعاب نشاطها الاقتصادي المتزايد. وقد انيطت بمحافظ بيروت بالاضافة الى اشرافه على مصالح الحكومة في المدينة ، مهمة الاشراف على شؤون الاجانب التجارية ، وما ينجم عنها من مشاكل متعلقة بالدولة ، كما كان يحيل دعاوي السكان الى الجهات المختصة لبحثها والبت فيها ، مثله في ذلك مثل المتسلم ووكيله .

شيخ القرية(٢٨) : وكان في كل قرية شيخ يدعى شيخ البلد (شيخ القرية) يتولى رعاية مصالح الحكومة في قريته ، ويقوم بمساعدة صغار المأمورين والموظفين الذين كانوا يمارسون أعمال الادارة فيها ، كجباة الضرائب الذين يقومون بتحصيل الاموال العامة . ولشيوخ كل منطقة شيخ يشرف على شؤونهم ويكون ويكون صلة بينهم وبين الادارة يسمى شيخ المشايخ ، ويقوم بتنفيذ سياسة الحكم وتوجيهاته .

الناظر(٢٩) : وكان لكل مصلحة من مصالح الحكومة موظف يشرف على شؤونها ، ويكون صلة الوصل بين السلطة الادارية وبين العاملين فيها ويدعى بالناظر ، كناظر مدبغة الميري ومملحة الجبول ، والبريد ، وشؤون الابنية ، والافران وغير ذلك .

ناظر النظار(٣٠) : ويشرف على نظار كل مصلحة من المصالح ويدير أعمالهم ، كناظر نظار المخابز ، وناظر نظار القرايا .

وكيل الجمارك(٣١) : وهو موظف يدير شؤون الجمارك ويرعى مسألة تحصيل الرسوم الجمركية المطلوبة ويعمل على تنظيمها ، ويطالب بتحصيل الاموال المتأخرة على بعض التجار ، ويرسل قائمة باسماء من تأخر منهم عن تسديد الرسوم المترتبة عليه الى الجهات الاعلى من اجل القيام بالاجراءات اللازمة ولدفعها لموظفي المالية كالمباشر مثلا في المدن الشامية .

وقد شهدت مدينة بيروت بوصفها ميناء البلاد الرئيسي ، نشاطا لوكيل الجمارك فيها ، وكان التجار الاجانب يدفعون رسوما على بضائعهم تتراوح ما بين نصف الى ثلاثة بالمئة ، بينما كان يدفع التجار الوطنيون رسوما تتراوح(٣٢) مابين ٦ و ١٢ بالمئة ، ما جعل قسم من التجار الوطنيين يعمل باسم التجار الاجانب للتخلص من الرسوم الباهظة مقابل اعطاء التاجر الاجنبي ما نسبته ثلاثة بالمئة من قيمة بضائعهم .

المحتسب(٣٣) : وهو موظف مكلف بالاشراف على اسعار السلع والبضائع في الاسواق العامة والمحلات التجارية ومراقبتها ، والقيام بالاجراءات المناسبة لمنع الغش والتلاعب ، واعلام الجهات الادارية بالمخالفات العامة .

ومن الجدير بالذكر ان بلاد الشام لم تعرف ذلك التوسع في الجهاز الاداري الذي عرفته مصر ، كانشاء الدواوين المختلفة مثل ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وديوان الخديوية (وزارة الداخلية) وديوان المدارس ، وديوان البحر ، وديوان التجارة والصناعة والمالية . غير ان الحكم كلف حنا البحري بالاشراف على تنظيم الشؤون المالية في بلاد الشام ومنحه لقب مدير مالية ، واخضعه لديوان الايرادات (المالية) في مصر ، كما كلف كلوتبك بالاشراف على شؤون التعليم بشكل شخصي ، دون احداث هيئة ادارية تشرف على ذلك ، مثلما كلف كبار الحكام بالاشراف على الشؤون التجارية والزراعية والحربية والامنية ، دون الارتقاء الى مستوى تنظيمي مماثل لما جرى في مصر . وبذلك اقتصرت اجراءات الحكم الادارية على اعادة تنظيم الجهاز الاداري وادخال بعض المظاهر الجديدة فيه دون الوصول الى المستوى الذي وصلت اليه في مصر .

تنظيم السلطات القضائية :

كان القضاء في بلاد الشام ، ابان حكم السلطان العثماني ، واضح المعالم لاغموض فيه والمراجع القضائية واضحة ومعروفة، وقد كانت السلطات العثمانية تكفل حرية المحاكم القضائية . وكان العدل في الاحكام القضائية يتوقف على نزاهة القاضي الشرعي الذي كان يبت في القضايا المدنية(٢٠٤) ، وعلى نزاهة الباشا او كاخيته (نائبه) الذي كان يبت في القضايا الجزائية .

غير ان ذلك لا يعني أن القضاء ايام العثمانيين كان سليما من الامراض والسلبيات، فقد كان السلطان العثماني يقوم بتعيين المفتي الذي يقوم بدوره بتعيين القضاة بطرق لم تكن مستقيمة بشكل دائم ، مما يؤدي الى الابتزاز واللجوء الى سبل غير سليمة في اجراءات المحاكمة .

اما حكومة محمد علي باشا ، فقد حاولت تنظيم القضاء على اسس حديثة مستمدة من نمط القضاء الفرنسي ، فجعلت من القاهرة مرجعا اعلى للسلطات القضائية في بلاد الشام ، فكانت الدعاوى ترسل الى مصر ، عند ضرورة تمييزها، لاعادة النظر فيها والبت فيها بشكل نهائي . وهذا ما يشير ايضا الى اضفاء طابع الحكم المركزي على كل مؤسسات ادارة محمد علي في بلاد الشام ، واخضاعها لمركز الحكم في مصر .

ومن الجدير بالذكر ان ابراهيم باشا لم يقدم على اتخاذ اي اجراء من شانه المساس بالقضاء الشرعي، الذي بقي تابعا(٢٥) للعثمانيين من جهة ، ولان القضاء الشرعي يعد مظهرا من مظاهر الحياة الدينية لمعظم المواطنين في بلاد الشام ، مما يوجب

على الادارة الجديدة مراعاة مشاعر هؤلاء المواطنين لتجنب اثارة الراي العام الديني من جهة اخرى ، في وقت لاتتعارض فيه عقلية محمد علي مع الاطار الفكري الديني السائد آنذاك . ولقد حاولت ادارة محمد علي ان تجعل السكان ، على اختلاف طوائفهم ، سواسية أمام القضاء المدني ، لا فرق بينهم ولا تفضيل لطائفة دينية على الاخرى ، فألغى الفروق بين المسلمين وغيرهم من الناحية الشكلية دون المساس بجوهر الفوارق الاجتماعية القائمة .

ولوضع حد للرشوة والفساد في السلك القضائي ، عمد ابراهيم باشا الى معاقبة المرتشي بعقوبات رادعة ، ومنح العاملين في القضاء رواتب(٢٦) معلومة كبقية الموظفين ، بعد أن كانت رسوم الدعاوى مصدر رزقهم .

وبعد احداث المحاكم الجديدة وزع ابراهيم باشا الاختصاصات القضائية بين سلطات متعددة أهمها :

ـ قاض في كل مدينة مهمته(٢٧) البت في المنازعات التي تنشب بين الاهلين ، والنظر في القضايا الجزائية .

ـ محكمة مؤلفة من قاض(٢٨) وعضوين وكاتب لتسجيل محاضر جلساتها ، ومركزها مدينة دمشق ، سميت بالمحكمة العليا .

ـ قاض للقضاة كان بمثابة محكمة الاستئناف وله حق النظر في الدعاوى المستأنف عليها . وكان لابراهيم باشا حق الحكم بالاعدام بعد المحاكمة ، وتصديق حكم الاعدام الصادر عن كبار الحكام كشريف باشا والجنرال سيف ، واسماعيل بك وغيرهم من الذين منحوا حق اصدار الحكم بالموت .

كما كان لمجالس المدن حق النظر في قضايا الادارة البلدية المتعلقة بشكاوى المواطنين المقدمة اليها .

ومن الجدير بالذكر ان القضاء الشرعي استمر في تأدية مهامه كما كان في سابق عهده ، وخير ما يشير الى ذلك سجلات المحاكم الشرعية(٢٩) في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق ، فكان لكل محكمة كاتب ومحرر ومقيد ، بالاضافة الى القاضي الذي كان يصدر الاحكام القضائية .

وكان المتخاصمون على مال الاوقاف ، والاجار والاستئجار ، والبيع والشراء ، والدين يتقدمون بدعاويهم الى المحاكم الشرعية للبت فيها .

يتضح مما سبق ان صلاحيات القضاء ايام حكم محمد علي باشا كانت موزعة بين جهات عديدة لم تحدد صلاحياتها بشكل واضح ، فاختلطت مهامها مع بعضها ، وبالتالي كان من الصعب على المواطن العادي معرفة الجهات المسؤولة والمختصة لتقديم شكواه اليها.

المجالس المحلية وطبيعتها :

عني ابراهيم باشا بتنظيم مختلف مفاصل الجهاز الاداري في بلاد الشام ، بشكل يحقق رغبته في جعلها وحدة ادارية متماسكة ، تشكل بعدا استراتيجيا وسياسيا لمصر ، فأنشأ مجالس محلية سميت بمجالس المشورة ، تمثلت فيها الطوائف الدينية المختلفة ، لتكون مع غيرها من التشكيلات الادارية الاخرى اداة الحكم الفاعلة ، كما جرى في مصر .

وقد كان لاحتكاك الفرنسيين بالمصريين اثناء حملة نابليون بونابرت على مصر ١٧٩٨ - ١٨٠١ م اثر واضح في مختلف اوجه وانماط الحياة الادارية والسياسية لحكم الرجل الذي جاء ليشارك في طرد هذه الحملة من مصر . فالديوان الاستشاري(٤٠) الذي شكله نابليون بونابرت في مصر ، والذي ضم عددا من ممثلي الطوائف الدينية وبعض كبار المشاريخ والاعيان والتجار المصريين ، بقي ماثلا للعيان ، ومؤديا الى فكرة مفادها أن هذا التمثيل الشعبي مستحدث وجديد في تاريخ المنطقة ، حتى بولغ في وصف هذه الظاهرة لدرجة تجاهلت فيها وظيفة الدواوين في الدولة العثمانية كالديوان الكبير والديوان الصغير ، اللذين كانا يضمان ممثلين عن كبار التجار والاعيان ونقيب الاشراف ، وينظران في المسائل الهامة . ولما كان محمد علي داعية للاصلاح والتقدم والتحديث ، فلا بد له من ان يتخذ من ذلك المظهر الاوربي التمثيلي الذي جاء به بونابرت صورة مثلى ، لما سيقوم به من اصلاحات ادارية ، كبناء مؤسسات جديدة على النمط الاوربي .

وعلى نحو ماجرى في مصر ، سار ابراهيم باشا في بلاد الشام ، وانشأت ادارته مجالس مشورة في المدن الكبرى ، مثلت فيها كل الطوائف الدينية ، فضم مجلس مدينة دمشق واحدا وعشرين عضوا وضم مجلس مدينة بيروت اثني عشر(٤١) عضوا مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ، وكان ناظره مسلما .

كما كان لكل مجلس من هذه المجالس كاتب يحضر يوميا الى مقر(٤٢) المجلس قبل حضور الاعضاء ، ويقوم بتسجيل اسماء اعضاء المجلس ، حسب حضورهم بالتتالي ، ويرتب الاعمال اليومية التي ستعرض على المجلس في دوامه اليومي والتي تعد عملا يوميا يجب انجازه في ذات اليوم . واما في حال عدم تمكن المجلس من انجاز عمله اليومي هذا ، فعلى اعضائه الحضور الى مقر عملهم في اليوم التالي قبل ساعة الدوام

الصباحية ، لانهاء ما تبقى من عمل الامس قبل بداية الدوام الرسمي، ثم تسجل الاعمال المنجزة هذه في اليوم الذي انجزت فيه .

وكانت صلاحيات كاتب المجلس كبيرة ، لدرجة لا تظهر فيها اهمية ناظر المجلس الا عند التصديق على محضر الاجتماع ، فقد كان هذا الكاتب يطلب من الاعضاء الادلاء بأرائهم كل حسب خبرته ، ويضبط سير الاجتماع ، وينبه من ينشغل باحاديث جانبية مع الاخر ، معتبرا ذلك خروجا على المصلحة العامة ، ثم يقوم بتدوين اسم كل من ينشغل بمثل هذه الاحاديث وبتدوين اقوال الاعضاء دون زيادة اونقصان في مسودة المحضر .

وفي اليوم الثاني يعود الكاتب لتلاوة محضر الاجتماع بصوت عال ، ليتيح للاعضاء الفرصة اللازمة لتعديل آرائهم او توضيحها ، او اضافة شيء جديد عليها ، اذا لم تكن مكتوبة بالشكل الذي كان يقصده هذا العضو او ذاك ، ثم يقوم الكاتب بتبييض المحضر وتقديمه لناظر المجلس لتوقيعه ومهره بخاتم المجلس ، واحالته الى الحاكم او المتسلم من اجل تنفيذ مضمونه . وكانت خلاصة المذاكرة هذه تدون تحت اسم قرارات .

وكانت هذه المجالس بحاجة الى مراقبة دائمة للقيام بواجباتها على وجه امثل، فقد لاحظ ابراهيم باشا تراكما في اعمال مجلس مدينة دمشق أهم مجالس المدن الشامية لسنة ونصف السنة ، فعالج هذا التقصير معالجة سريعة وأمر(٤٣) « بحبس اعضائه في قاعة المجلس الى ان يتموا رؤية الشؤون الموقوفة » ثم قام باعلام القاهرة بهذه الحالة السيئة التي آلت اليها مجالس المدن ، وطالب بتعيين مفتش يقوم بمراقبة أعمالها ، ويكون عملها تحت اشرافه .

واذا كانت هذه هي حال مجلس مدينة دمشق ، فكيف ستكون حال المجالس الاخرى في المدن الشامية المختلفة .

واذا كانت هذه المجالس المحلية تعبر عن بعض طموح الحكم في خلق مؤسسات جديدة ، وفق اسلوب عمل يوحي بانه يمثل نمطا تمثيليا جديدا مستوحى من الغرب، فان هذه المجالس كانت صورة عن مثيلتها في مصر ، كاحدى أدوات السلطة لفرض هيمنتها على المجتمع الشامي ، ولشد اعيان وكبار تجار المدن ضمن اطار تمثيلي طائفي ووضعهم داخل دائرة نفوذها ؛ وجعلهم احدى ادواتها لظلم الاهلين من خلال حل بعض مشاكلهم المتعلقة بالحكم ، وفق القاعدة السائدة انذاك(٤٤) « وبما ان الميري يلزم له المراعاة » والمتضمنة اخضاع مصالح السكان لمصالح الدولة ، وذلك بحكم ارتباط مصالح كبار الاعيان والتجار بمصالح الحكومة بشكل يتناقض مع مصالح القاعدة

الاجتماعية العريضة التي تقوم عليها الدولة ومؤسساتها . فالسكان الذين يعملون ويقدمون للدولة ماتشاء ،كانوا يظلمون مرتين ، الاولى من قبل أعيانهم وكبارتجارهم، والثانية من قبل الجهاز الاداري الذي يمثل ارادة الحكم ، فقد ذكر محمد علي كردعلي، على لسان شيخ معمر ادرك جيش ابراهيم باشا في الشام ، مسألة تعسف كبار الاعيان بحقوق الفلاحين فقال(٤٥) « ان سبب خروج الاملاك من ملك الفلاحين الى الافندية، ان كل ما كان يقع من دين ومظلمة وغيرها كان يلقى على (حجر الضيعة) أي على حساب الضيعة كلها ، فتجمعت هذه الديون على القرية حتى اضطر أهلها الى بيعها بأرخص الاثمان صفقة واحدة ، ومن الفلاحين من تشردوا في القرى او من ارتضوا بان يكونوا فلاحين عند ارباب الاملاك الجدد ، واوشكت دوما أكبر قرى الغوطة في القرن الماضي ان تغرقها الديون ، واراد أهلها ان ينزلوا لغريمهم عن نصفها ويبقى لهم النصف الاخر » .

ومن غير الممكن أن يقف الجهاز الاداري الى جانب هؤلاء الفلاحين، مادامت الدولة وموظفيها وكبار الاعيان يقفون في جهة متناقضة مع الفلاحين ومصالحهم .

في هذه الظروف يصبح أعضاء المجالس ، على ما يبدو ، مجرد اداة لتنظيم الظلم وتوسيع دائرته ، طالما أنهم قد أصبحوا مجرد موظفين اداريين يحضرون الاجتماعات اليومية في الدوام الرسمي ، ويدلون بآرائهم وفق رغبات كاتب المجلس، ويخرجون بقرارات قد تستأنف أحيانا من قبل مدير المالية حنا البحري ، الذي اعترض على قرار مجلس حلب القاضي بشراء مادة الصابون لسنة كاملة لحساب الجيش بحجة ان سعر الصابون سينخفض عما كان عليه آنذاك ، عندما يحل موسم استخراج الزيت وصنع الصابون من جهة ، وبسبب تعرض الصابون للجفاف طيلة عام كامل من جهة ثانية مما يلحق بالخزينة اضرارا كبيرة : « فكيف(٤٦) يصوغ الحكم وطبخ الصابون ومن كل بد ان اسعار الصابون تتنازل عن هذه الاسعار فاذا انشرى المقدار بتمامه الان يحصل مفدروية على جانب الميري بالاسعار وفي نشوفة الصابون أيضا » .

وفي وثائق الحكم الكثير من هذه الامثلة التي توضح طبيعة المجالس فقد جاء في مخطوطة نوفل في هذا الاتجاه مايلي(٤٧) « وكانت المذكرات التي تحصل بين الاعضاء تكتب في جريدة بالضبط تحت اسم المتكلم وفي رأس كل شهر ترسل تلك الجريدة الى الشام ليراجعها يوحنا بك البحري وينقحها واذا وجد فيها رأيا متقدما من احد الاعضاء مخلا بفائدة الميري اعترض عليه وضمن الخسارة لصاحب ذلك الرأي لكن لم يقع من ذلك الا ماندر للغاية اذ ان هذه القاعدة اوجبت الاعضاء بان يستوفوا للميري فوق حقوقها ولو اضر ذلك بالاهالي واجحف بحقوقهم » .

فالقول بان هذه المجالس كانت احدى ادوات الحكم المركزي الادارية، التي تختلف في شكلها عن ادوات الحكم العثماني السابق ،يبدو أقرب للواقع من وصفها بانها شكل من اشكال التمثيل الشعبي الذي جاء به محمد علي باشا ، فالظلم الاجتماعي الذي كان يطال السكان من كل الطوائف الدينية ، لم تخف حدته او تضيق دائرته بفعل ذلك التمثيل الذي ظهر في تلك المجالس ، كما ان التمثيل لم يبدل من طبيعة الحكم المركزية لعدة اسباب أهمها :

– وقوف هذه المجالس بشكل آلي الى جانب الدولة ، في القرارات المتخذة بصدد الدعاوى المقدمة اليها .

– وجود ممثلين عن الطوائف الدينية لا يعني تمثيل الطوائف نفسها ، لكون اعيان وكبار هذه الطوائف المتواجدين في المجالس لا يقلون ظلما للعامة ، من طائفتهم والطوائف الاخرى ، عن الدولة نفسها ، وذلك بسبب ارتباط مصالحهم مع الحكم العثماني من قبل ، ومع الادارة الجديدة من بعد .

وقد يشير الى ذلك وجود موظفين ماليين كبار في مؤسسات الحكم العثماني، فقد ذكر ميخائيل مشاقة (١٨٠٠ – ١٨٨٨م) هذا الامر قائلا «(٤٨) فقد كان أبناء السكروج الروم الارثوذكس ذوي النفوذ الكبير عند الجزار ووظيفتهم ادارة الخزينة والحسابات » كما ذكر أسماء اخرى لعبت دورا هاما في ادارة الجهاز المالي(٤٩) : «وكان كتاب الخزينة المعلم جرجس مسدية وابراهيم الصابونجي وكتاب التحريرات العربية المعلم حنا العورا وهو من المصابين بوحشية الجزار فكان مقطوع الانف وبمعيته اولاده ميخائيل وابراهيم وجميعهم من الماهرين بالخط والانشاء » . وكانت ادارة الخزينة في دمشق تشغل من قبل(٥٠) « بيت فارحي اليهود حينا ، وآل السكروج الارثوذكس ، ويوحنا البحري الكاثوليكي ، الرجل القوى في زمن الحكم المصري في سوريا » . كما اصبح لبطرس ابراهيم كرامي(٥١) (١٧٧٤ – ١٨٥١) الحمصي الاصل منزلة كبيرة في بلاط الامير بشير الشهابي أمير جبل لبنان ، وكذلك الامر بالنسبة لميخائيل مشاقة وميخائيل العورا في عكا ولقد عبر الشاعر الشامي المعروف أمين الجندي الحمصي الاصل(٥٢) (١٧٥٦ – ١٨٤٠ م) عن فرحة الناس بما الم بآل فارحي على يد أحمد باشا الجزار والي صيدا ، في قصيدة شعرية نقتطف منها :

نشكو لعلياه ما قاست رعيته ... من البلايا وعقد الصبر محلول
كم مرة مكروا بالابرياء وكم ... خانوا وزيرا له بالعدل تجميل
وكم الى السجن قادوا غافلا فمضى ... منكس الراس بالاصفاد مغلول
حيث الدفاتر عبرانية رقمت ... خلاف السننا والسر مجهول
كم بالربا سحبوا ذيل الخراب على ... أهل البلاد وكم قالوا لهم زولوا

وهذا ما يشير الى العلاقة التي كانت تربط هؤلاء بالحكم العثماني ثم بحكم محمد علي باشا في حين ظل المواطن العادي ، فلاحا أم حرفيا ، خارج دائرة اهتمام الحكم ، أيا كان انتماؤه الديني . ولقد افصح الفلاحون لمندوبي الحكومة المكلفين بجباية الضرائب عن كل ما كانوا يدفعونه ايام الحكم العثماني من ضرائب ومصادرات وهدايا(٥٣) « وأوهم الفلاحين ان قصد الحكومة من ذلك ابطال ما كان من تلك الاشياء ظلما فترفعه عنهم » لاعتقادهم بحسن نوايا الادارة الجديدة فعلا ورغبتها في تخليصهم من هذه الضرائب وندم الفلاحون غاية الندم على تقاريرهم اذ ما كان قد اخذه الملتزم مرة في العمر مثلا ترتب عليهم مالا سنويا .

علاقة المجالس بالمواطنين :

لابد لهذه المجالس أن تخضع لمصالح الحكم كما كان يتصورها كبار موظفيه . وتظهر علاقتها بالسكان من خلال الشكاوى المقدمة اليها ، ومن خلال طريقة معالجتها، بغض النظر عن سلبية النتيجة او ايجابيتها . اذ ان خروج هذه المجالس بقرارات تؤكد مصلحة الدولة وترجح مصلحة الخزينة على مصالح السكان يعد امرا طبيعيا يستجيب للخط السياسي ــ الاجتماعي الذي يمثله كبار التجار والاعيان في الحياة الاجتماعية للبلاد ، طالما كانت هذه المجالس تقتصر على كبار التجار والاعيان. بيد ان تقديم الشكوى بحد ذاته يحمل عدة دلالات هامة .

١ ــ قيام حكومة محمد علي بوضع يدها على كل ما كانت تراه مناسبا لخدمة مصالحها ، وكل ما كانت تحتاج اليه مما يمتلكه السكان من ملكية خاصة ، او عامة تعود للمجتمع(٥٤) « السيد محمد الحلبي قدم معروض يتضمن أن له دارين بمحلة جب أسد الله بحلب مأخوذين الى ركوبجية الاى٢٢جي » ، وهناك شكوى تشير الى أن الحكومة وضعت يدها على دار احد المواطنين لاستخدامها لمجلس حلب . كما ذكر نوفل نوفل في مخطوطته مايلي(٥٥) « أخذوا جملة جوامع ومدارس نزلوا بهم عساكر مثل الجامع الذي في الخياطين والمدرسة التي بلصق بيت عبد الله باشا والمدرسة التي قاطع حبس باب البريد والجامع الذي بالدرويشية وجامع المعلق » وفي حلب والمدن الاخرى كما في دمشق كانت تضع يدها على المنشآت الدينية والمدارس لتستخدمها كمخازن للتموين ومراكز للاقامة(٥٦) « وكثيرا ما تتعطل المساجد والمدارس لتجعل انابر لوضع الذخائر والمهمات » .

٢ ــ امكان تقديم الشكوى من قبل السكان يشير الى حالة متقدمة من الناحية الفكرية للمواطنين ، تعبر عن ادراكهم للظلم ، وقدرتهم على الاحتجاج عليه باشكال معينة .

٣ ـ مناقشة الشكوى بحد ذاتها ، تشير الى وصول صوت الشاكي الى بعض مؤسسات الدولة والى امكان النظر فيها . فهنالك الكثير من الشكاوى المقدمة الى المجالس المحلية تشير الى شعورهم بالظلم ، كشكوى اصحاب الحرف في ادلب التي تضمنت عدم قدرتهم على دفع ضريبة على اعمالهم الحرفية ، وضريبة أخرى هي ضريبة(٥٧) الشونة التي كانت تفرض على الغلات الزراعية ، لعدم وجود أراضي زراعية لديهم يقومون بزراعتها . كما اشتكى الحرفيون في حلب من ارتفاع(٥٨) سعر الصوف الذي كانت تحتكره الدولة وتبيعه لهم ، وطالبوا بتخفيض سعره بشكل يسمح لهم بالمحافظة على استمرارهم في عملهم ، فرفضت الادارة قبول هذه الشكوى لان قبولها يضر بمصلحة الخزينة . وعندما قلل الحرفيون من شرائهم للصوف من الدولة ، اصدر مجلس مدينة حلب قرارا ألزمهم فيه شراء كل الصوف الموجود في مستودعات الحكومة .

طبيعة التنظيم الاداري :

اتبعت ادارة محمد علي باشا في بلاد الشام في سياستها الادارية مبدأ الاعتماد على الاقارب والمقربين لاشغال المناصب والوظائف الكبرى في الجهاز الاداري والعسكري. وعلى الرغم من بعض التغيير الذي طرأ على شكل التنظيم الاداري فقد بقي الجهاز الاداري في قاعدة الهرم الاداري دون تغييرات عميقة تذكر ، كما يشير قنصل النمسا في عكا في رسالة بعث بها الى قنصل دولته في الاسكندرية بتاريخ ٢٦ شباط ١٨٣٣ قائلا(٥٩) « فقد ابقت (الحكومة) تقريبا كل الموظفين القدماء في مناصبهم بدون تمييز بين الصالح وغيره . واتجاسر فأقول انها لم تحسن عملا في ذلك لان الجميع يتشكون من استبداد هؤلاء الموظفين وخاصة المدعو ميخائيل العورا الذي يشغل الان لدى الديوان افندي المنصب الذي كان له في عهد عبد الله باشا . لقد تعود ميخائيل المذكور ان يظلم البريء والفقير ليجلب المياه الى طاحونه ، ولم يعد يخاف ان يقص جنحاه كما كان يفعل عبد الله باشا من وقت الى آخر ليمنعه من أن يطير أعلى مما هو لازم . ان أخاه جبرائيل هو الكاتب الاول في صيدا وان له أخا آخر كاتبا أول في مقاطعة تبنين وملحقاتها . وان عديله حبيب نور كاتب يافا ، وان قريبا له يدعي قسطه سيرافيم يشغل وظيفة كاتب اول في اورشليم القدس فيمكنك ان تتصور سيدي مقدرة هذا الرجل على الشر بمعاونة أقاربه الكثيرين الموظفين في دوائر الحكومة . فلا يستطيع ان يقترب من الديوان انسان قبل ان يقدم رشوة ما للمذكور ، ولكل طلب فئة معلومة . وخلاصة القول ان مظالمه يومية ولا يجسر احد أن يشكوه لئلا يحل به عقاب صارم» .

وفي هذا الاطار نجد ان هناك تجانسا كبيرا يجمع بين قاعدة الهرم الاداري وقمته من حيث اتفاق القاعدة والقمة حول مبدأ ظلم السكان ، الذي عبر عنه احد السكان

اللبنانيين بشكل طريف عندما قال(٦٠) « سوف لن نستطيع عما قليل ان نتكلم دون ان نجد واحدا يطلب منا دفع ضريبة على الكلمات التي تلفظنا بها » . لان القاعدة الادارية التي تتكون من موظفين يستحقون العقاب لاتختلف في طبيعتها كثيرا عن موظفي قمة الهرم الاداري التي تنظم ظلم الرعية ، جاعلة من جمع المال فضيلة كبرى .

وهكذا فقد ظلت سياسة ابراهيم باشا في هذا المضمار تسير وفق رغبات والده وتوجيهاته العامة سواء من حيث علاقة الادارة بالسكان ، أم من حيث طبيعة هذه الادارة ، وذلك بغية تمكين حكمها في مصر وبلاد الشام من البقاء والاستمرار .

❀ ❀ ❀

حصل الباحث على شهادة الماجستير برسالته « بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا ، ١٨٣٢ ــ ١٨٤٠ » باشراف الدكتور ذوقان قرقوط .

(١) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ، مطابع الف باء ـ الاديب ، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص ٩٥.

(٢) ابن اياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ط ثانية ، تحقيق مصطفى محمد القاهرة ، ١٩٦٠ـ ١٩٦٣ الجزء الخامس ، ص ١٥٧ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، وايضا : عبد الكريم رافق ، ص ٥٩ .

(٣) Lammens, Le P. Henri, **La Syrie, précis histiriques,** 2 tomes, Beyrout, Imp. Catholiqne, 1921, t. 2, p.60 .

(٤) فيليب حتي ، لبنان في التاريخ منذ اقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر ، ترجمة انيس فريحة ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، ١٩٥٩ ، جـ١ ، ص ٤٤٠ـ٤٤١.

(٥) عبد العزيز عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سورية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ص ٦٢ـ٦٣ .

(٦) عبد الكريم رافق ، المرجع السابق ، ص ٩٦.

(٧) محمد جميل بيهم ، الحلقة المفقودة ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، اولى ١٩٥٠ ، ص ٥٠ . وايضا : عبد العزيز عوض، ص ٩٣.

(٨) ميخائيل الدمشقي ، تاريخ حوادث الشام ، تحقيق غسان سبانو ، دمشق ، دار قتيبـــة ، ١٩٨١ ، ص ٨١ .

(٩) سليمان ابو عز الدين ، ابراهيم باشا في سورية ، المطبعة العلمية ليوسف صادر ، بيـروت ، ١٩٢٩ ، ص ١٣٢ ـ١٣٣

(١٠) مجهول المؤلف ، حروب ابراهيم باشا المصري في سورية والاناضول ، المطبعة السورية ، مصر الجديدة ، تحقيق الخوري بولس قرالي ، ١٩٢٧، جـ٢ ، ص١٤ .

(١١) Perrier, **La Strie sous le gouvernement de Mehemet-Ali,** Paris, 1840, p. 52 - 53 .

(١٢) اسد رستم ، الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ،٥ اجزاء ، بيروت ، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ ، ج٢ ،ص ٥٠ .

(١٣) مجهول المؤلف ، حروب ابراهيم باشا .. المرجع السابق ، ج٢ ص ٢٣.

(١٤) اسد رستم ، الاصول العربية ، ج٢ ، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(١٥) اسد رستم ، المرجع نفسه، جـ ٣ ، ص ٧٢ .

(١٦) اسد رستم ، المرجع نفسه ، جـ ٢ ، ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(١٧) سليمان ابو عز الدين ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، ويعتبر الجنرال سيف (سليمان باشا) مؤسس جيش محمد علي وفق النظم الاوربية ، وقد رافق ابراهيم باشا ، انظر : محمـد فؤاد شكري واخرون ، بناء دولة مصر محمد علي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٢٤٦ وايضا اسد رستم ،الاصول العربية، جـ ٢ ، ص ١٢٣ .

(١٨) Perrier, op. cit., p. 53.

وايضا محمد كرد علي ، خطط الشام ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٩٢٥ ، جـ ٣ ص٧٥.

(١٩) اسد رستم ، بشير بين العزيز والسلطان ، جزءان ، الجامعة اللبنانية بيروت ، ١٩٥٦ ـ١٩٥٧، جـ ١ ص ١٠٣ .

(٢٠) عبد الكريم غرايبة ، سورية في القرن التاسع عشر ، جامعة الدول العربية ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، ٩٦١ – ٩٦٢ ص ٧١–٧٢ . ومن الجدير بالذكر ان كل المصادر تعود بفصل حلب عن مديرية الشام الى عام ٨٣٨ ١ ، بينما يشير الدكتور عبد العزيز عوض الى ذلك في الصفحة ٦٤من كتابة « الادارة العثمانية في ولاية سورية » مستندا الى المحفوظات الملكية للدكتور اسد رستم ، الجزء الثاني ، ص ٤٣٤ ، بيد ان ماجاء في هذه الصفحة لا يؤكد مثل هذا الامر حيث وردت العبارة التالية في الصفحة نفسها « الجناب العالي الى اسماعيل بك بوجوب حضوره الى الاسكندرية ليقوم منها الى حلب امتثالا لامر السرعسكر » حيث لاتؤكد هذه العبارة فصل حلب عن الشام وتعيين اسماعيل عاصم بك مديرا عليها .

(٢١) وهو الطبيب الفرنسي الذي ساهم في تاسيس الاصلاحات الطبية في مصر وأشرف على تنظيم المدارس في بلاد الشام ، وقد ظل في خدمة ادارة محمد علي فيها حتى عام ١٨٤٠م . انظر محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص ٣٦٠ – ٣٦١ .

(٢٢) انظر اسد رستم ، الاصول العربية ج ٢ ، ص ١٥٠ – ١٥١ .

(٢٣) سليمان ابو عز الدين ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٢٤) اسد رستم ، الاصول العربية ، ج ١ ص ٥٥ ، ج ٣ ، ص ٤٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢٥) اسد رستم ، المرجع السابق ، ج٣ ، ص١٢١ وممن اشتهروا بهذه الوظيفة المعلم حنا مباشر خزينة حلب والخواجة شكري مباشر خزينة عينتاب .

(٢٦) اسد رستم ، الاصول العربية ، ج ٣ ، ص ٢٤٧ ، وايضا سليمان ابو عز الدين مذكور سابقا ، ص ١٣٥ .

(٢٧) وقد شغل هذا المنصب خلال احداثه ابان حكم محمد علي في بلاد الشام الامير محمود نامي احد اقارب محمد علي انظر اسد رستم ، الاصول العربية ، ج٣ ، ص٤٧ ، ٢٥٤ ، ج٤ ، ص١٤٥ ، ١٦١ .

(٢٨) المرجع نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ وايضا سليمان ابو عز الدين ، ص١٤١ .

(٢٩) المرجع السابق ، ج٣ ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ .

(٣٠) المرجع السابق ، ج٣ ، ص ١٤٦ ، ١٥٢–١٥٣

(٣١) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤١–٤٣ .

(٣٢) Perrier , OP. Cit ., P. 78.

(٣٤) نادر العطار ، تاريخ سورية في العصور الحديثة ، مطبعة الانشاء دمشق ، ١٩٦٢ ، ج ١ ، ص١٦٨ .

(٣٥) اسد رستم ، المحفوظات الملكية ، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير ٤ اجزاء ، بيروت ١٩٤٠ – ١٩٤٣ ، ج ٤ ، ص١٠١ .

(٣٥) د . اسد رستم ، المرجع السابق .

(٣٦) Perrier , OP. Cit., P. 64.

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٣٩) سجلات المحاكم الشرعية ، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق ، دفتر رقم ٣٢٥ ، ص٥ ، ٩ ، ٩٨ ، ١٩٩ ، ١١٥ .

(٤٠) سليمان غنام ، قراءة جديدة لسياسة لحمد علي التوسعية ، في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسورية ١٨١١ ـ ١٨٤٠ ، مطبعة دار تهامة جدة ، ط اولى ، ١٩٨٠ ، ص ١٣-١٤ ، وايضا ذوقان قرقوط،تطور الفكرة العربية في مصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٩٠ .

(٤١) وهم ، من المسلمين : عبد الفتاح حمادة ناظر المجلس ، عمر بيهم ، احمد العريس، حسن البريد امين رمضان ، احمدجلول، ومن المسيحيين : جبرائيل الحمصي ، بشارة نصر الله ، اليـاس منسا ، ناصيف مطر ، يوسف عيروت ، موسى بطرس. انظر : مجهول المؤلف ، حروب ابراهيم باشا في سورية والاناضول ، ص ٣٧ .

(٤٢) سليمان ابو عز الدين ، ص ٣٦ ١.

(٤٣) اسد رستم ، المحفوظات الملكية ، جـ٣ ، ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .

(٤٤) اسد رستم ، الاصول العربية ، جـ٣ ،ص١٠٩ ، محمد كرد علي ، غوطة دمشق ، مطبعة الترقي، دمشق ، ١٩٥٣ ،ص١٦ وايضا .

(٤٥) صفوح خير ، غوطة دمشق ، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق ،١٩٦٦ ص٣٢٨.

(٤٦) اسد رستم ، الاصول العربية ، جـ٣ ، ص٢٠٢.

(٤٧) نقلا عن سليمان ابر عز الدين ، ص ١٤٣ .

(٤٨) ميخائيل مشاقة ، منتخبات من الجواب على اقتراح الاحباب ، تحقيق اسد رستم وصبحي ابو شقرا ، بيروت ، مطبوعات مديرية الاثار اللبنانية ، ١٩٥٥ ، ص١٤ .

(٤٩) المرجع نفسه ، ص ٢٣، ٣٣، ٣٩ .

(٥٠) المرجع نفسه ، ص٧٠.

(٥٢) طنوس الديان ، اخبار الاعيان في جبل لبنان ، جزءان ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣٩٣ .

(٥٢) عبد الكريم غرايبة ، ص ٤٧ .

(٥٣) نقلا عن سليمان ابو عز الدين ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٥٤) اسد رستم ، الاصول العربية ، جـ٣ ، ص ١٠٩ ، ١٨٦.

(٥٥) نقلا عن سليمان ابو عز الدين ، ص ١٦٢ .

(٥٦) المرجع نفسه ص ١٦٢ .

(٥٧) اسد رستم ، الاصول العربية ، جـ ٣ ، ص ٣٣٩.

(٥٨) المرجع نفسه ، ص ١٦٢ ـ ١٦٣ .

(٥٩) الخوري بولس فرالي ،فتوحات ابراهيم باشاالمصري فيفلسطين ولبنان وسورية مطبعة القديس بولس ، لبنان ، حريصا ، ١٩٣٧ ، ص ٣٦-٣٧ .

(٦٠) هنري غيز ،بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن ، ترجمة مارون عبود ، منشورات وزارة التربية اللبنانية ، جزءان ، ط الاولى ، بيروت ، ١٩٥٠ ،جـ٢ ، ١٦٢-١٦٣.